

## آليات محاربة ظاهرة الفقر، التجربة الفيتنامية نموذجا.

## Mechanisms of Poverty Reduction, the Vietnamese Experience as a Model.

لخضر بوخاتم

جامعة الجزائر3، boukhatem.lakhdar@univ-alger3.dz

النشر: 2021/05/31

القبول: 2020/01/26

الاستلام: 2020/10/14

## ملخص:

كانت ولا زالت ظاهرة الفقر تشكل تحدي كبير لمختلف الدول على صعيد العالمي، وذلك لما لها من تأثير سلبي على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث شكل إيجاد الآليات المناسبة لمحاربة الفقر وتقليل من أثاره محور أساسي في كل السياسات والاستراتيجيات العامة التي تعتمدها الدول، وهدفت هذه الدراسة لتعرف على التجربة الفيتنامية كواحدة من أهم التجارب على المستوى العالمي في محاربة ظاهرة الفقر.

وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل ودراسة مختلف الإحصائيات إلى نجاح دولة فيتنام في تقليل من مستويات الفقر عبر الإصلاحات التشريعية والقانونية، الاستثمار في المورد البشري، وفتح المجال أمام الرأس المال الأجنبي، كل هذا ساهم في تحقيق نهضة اقتصادية ساعدت البلاد لتقليل من مستوى الفقر، كما أصبحت فيتنام نموذج دولي يستشهد به من قبل كافة الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في معالجة ظاهرة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الاقتصاد، الاستثمار، فيتنام.

رموز JEL: I32, A10, F21.

**Abstract:** The phenomenon of poverty was and still is a major challenge for various countries at the global level, Because of its negative impact on various aspects like Social and Economic life, That is why finding appropriate mechanisms to combat poverty and reduce its levels was a fundamental focus of all public policies and strategies adopted by countries, This study aimed to identify the Vietnamese experience as one of the most important experiences at the global level in combating the phenomenon of poverty.

The study concluded, through analyzing and studying various statistics, that Vietnam succeeded in reducing poverty levels through legislative and legal reforms, investing in the human resource and opening the way to foreign capital all this contributed to achieving an economic renaissance that helped the country reduce the level of poverty and become an international model cited by all international bodies, such as the World Bank and OECD.

**Keywords:** poverty, economy, investment, Vietnam.

**(JEL) Classification:** I32, A10, F21.

## 1. مقدمة:

تسعى مختلف الدول عبر العالم إلى تحقيق ما تطمح إليه الشعوب عبر تجسيد الأهداف المرجوة، سواء كان ذلك في المجالات الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الاجتماعية، الأمنية وغيرها من المجالات الأخرى، ومن أجل ذلك تقوم الحكومات بوضع الخطط والبرامج وتخصص الموارد بمختلف أنواعها لتحقيق

الطموحات المرجوة ومواجهة التحديات المفروضة عليها، وتعتبر ظاهرة الفقر من أبرز هذه التحديات التي تواجه الدول، وذلك بسبب تأثيرها السلبي على البشرية، حيث تعد من أهم العوائق التي تواجه الشعوب في سبيل تحقيق الرفاهية وتحسين من جودة الحياة، كما أنها تعتبر من أبرز المخاطر التي تؤثر على تماسك ووحدة المجتمع، وينظر لمفهوم الفقر على أنه مفهوم متعدد الأبعاد لا يقتصر تأثيره على الجانب الاقتصادي بل يتجاوز ذلك إلى أبعاد أخرى سواء كانت ثقافية، أمنية، سياسية واجتماعية.

وتجتهد الدول، المنظمات والهيئات الدولية والمحلية في وضع ظاهرة الفقر على قائمة أبرز المحاور والقضايا التي يجب أن تحارب بكل قوة خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر في كل من إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية خلال العقود الماضية، حيث تشير الأرقام البنك الدولي إلى أن حوالي 3.5 مليار نسمة يعانون من الفقر وهو رقم يناهز نصف سكان العالم تقريبا، ويدل هذا الرقم أيضا على خطورة الوضع الذي يتوجب حلول سريعة واستراتيجية عبر العمل على المدى القصير والبعيد بشكل جماعي لتخفيف من تأثيرات السلبية لهذه الظاهرة.

وبالرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدول والهيئات لمعالجة وتقليل من مستويات الفقر، ما زالت هذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير عبر مختلف دول العالم نتيجة لعديد الأسباب لعل أبرزها عدم تساوى الفرص والتوزيع السيئ للموارد وانتشار الحروب المحلية والدولية.

### 1.1. إشكالية الدراسة:

تعتبر جمهورية فيتنام من أبرز الدول التي شهدت مستويات قياسية في الفقر نتيجة للحروب المختلفة التي عانت منها البلاد، والفساد السياسي الذي ميز طبيعة الحكم لعقود طويلة، هذه المستويات القياسية من الفقر جعلت من الدولة تسعى لإيجاد حلول جذرية وفعالة تساعد في استغلال الموارد التي تتمتع بها البلاد خاصة البشرية منها، ومحاربة الفقر عبر تنفيذ مجموعة من الحلول والأليات المتنوعة التي تساهم في تحقيق نهضة اقتصادية، تضمن من تحسين مختلف جوانب الحياة والقضاء على الظواهر السلبية، ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل أبرز الأليات المعتمدة لمعالجة ظاهرة الفقر في جمهورية فيتنام؟

وللإجابة على الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الفقر في دولة فيتنام؟
- كيف ساهمت الإصلاحات القانونية والتشريعية في تقليل من مستويات الفقر في فيتنام؟
- كيف ساهمت مختلف القطاعات الاقتصادية في تقليل ومحاربة الفقر في فيتنام؟

**2.1. أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث في أنها تسلط الضوء على واحدة من أهم التجارب العالمية في محاربة الفقر من خلال دراسة مختلف الإحصائيات التي تمتد لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، كما تبيين هذه الدراسة الأليات التي يتم اعتمادها في محاربة الفقر سواء من خلال الجانب النظري أو من الجانب التطبيقي.

**3.1. أهداف الدراسة:**

- عرض أبرز المفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر؛
- تقديم نموذج عالمي ناجح في مجابهة ظاهرة الفقر وإبراز كيفية الاستفادة منه؛
- توضيح دور النهضة الاقتصادية في محاربة ظاهرة الفقر.

**4.1. منهج الدراسة:**

من أجل محاولة التعرف على مختلف جوانب هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم تقديم شرح نظري لمختلف مفاهيم ظاهرة الفقر، ومن ثم تم جمع البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة الحالة والمتعلقة بظاهرة الفقر في فيتنام بالاعتماد على أرقام مؤسسات دولية مختصة في هذا الشأن ومن ثم تحليلها بأسلوب أكاديمي ومنهجي.

**5.1. هيكل الدراسة:**

من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب والأطر لهذه الدراسة، والإجابة على الإشكالية ومختلف الأسئلة الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، حيث خصص المحور الأول للإطار النظري للتعريف بمختلف أساسيات الفقر وتقديم أبرز الحلول لمعالجة هذه الظاهرة، فيما خصص المحور الثاني لدراسة التطبيقية والتي كانت حول ظاهرة معالجة ومحاربة الفقر في فيتنام كأحد التجارب الدولية الناجحة من خلال عرض أبرز الأليات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها وتقديم أبرز الأرقام والبيانات، فيما تم عرض أبرز نتائج التي توصل إليها في خاتمة الدراسة.

**2. ماهية الفقر:**

من خلال هذا العنصر من الدراسة سيتم التعريف بأبرز الجوانب المتعلقة بظاهرة الفقرة من ناحية النظرية، والتعرف على أبرز الحلول التي تساعد في تقليل من مستويات هذه الظاهرة السلبية.

**1.2. تعريف الفقر:**

يختلف عديد الباحثين والمنظمات في تعريف الفقر ويعود سبب الاختلاف لتتبع المعايير المستخدمة، بالإضافة للاختلاف في النظر لمفهوم الفقر بشكل عام، فهناك من يرى أن الفقر ظاهرة نسبية وهناك من

يعتقد أن الفقر شيء مطلق لا يختلف من بلد إلى آخر، ويعرف الفقر بأنه عدم قدرة الفرد على تلبية حاجياته الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية ونقص في الحقوق والاحترام (Carey, 1993, p.28)، كما يعرف بأنه تلك الوضعية التي يكون فيه الفرد غير قادر على تلبية حاجياته الضرورية والتي تتغير بتغير الزمن والمكان (Victor, p.208)، ومن جهة أخرى عرفت "الأمم المتحدة" الفقر بأنه الحرمان من الفرص والاختيارات وانتهاك للكرامة وعدم القدرة على تلبية الحاجيات الضرورية من ملابس وإطعام وعدم القدرة على توفير التمدرس والتداوي وانعدام الأمن والعجز، (United Nations, 2006, p.3) أما "البنك الدولي" فينظر للفقر من زاوية اقتصادية ويعرفه بأنه الوضعية التي لا يكون فيه للفرد الدخل الكافي وعدم القدرة على استهلاك الحاجيات الضرورية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع والحرمان من الرفاهية (World Bank Institute, 2005, p.09)

إن مفهوم الفقر هو مفهوم متعدد الأبعاد ومن الصعب إعطاء تعريف شامل يصف مفهوم الفقر من كل الجوانب، فالفقر له جوانب اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أمنية وتعليمية، ومن خلال التعاريف المستعرضة نلاحظ أنه هناك من ركز على عدم قدرة الفرد على تلبية حاجياته من الموارد وهناك من لم يقتصر على جانب الموارد بل تجاوز الأمر نحو الجوانب النفسية مثل عدم الحصول على العلاقات الاجتماعية، الاحترام والأمان.

## 2.2. أسباب ظاهرة الفقر:

من الصعب حصر أسباب الفقر فهي متنوعة ومتعدد وتختلف من بلد إلى آخر، كما أنها تختلف من شخص إلى آخر داخل المجتمع الواحد، وتعدد الأسباب جاء باعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث هناك من يرى أن أسباب الفقر هي فشل في سياسات الهيكلية، وهناك من يعتقد بأن الفقر ناتج عن سلوكيات وثقافة غير سليمة يقوم بها الفرد والمجتمع، ويمكن توضيح أبرز مسببات الفقر على النحو التالي:

### 1.2.2. المقاربة الهيكلية للفقر:

يشير النهج الهيكلية إلى أن الفقر ينتج بسبب خلل في المنظومة العامة التي تكون في بلد أو مجتمع معين، ويرى أنصار هذه المقاربة أن السلوكيات مثل التمييز العنصري، الجنسي والعنصري جزء لا يتجزأ من أسواقنا، هذه الممارسات تؤدي إلى تفوق فئة على حساب أخرى، وفي إطار السعي الدائم من المؤسسات في تعظيم الأرباح من خلال تقليل التكاليف ودفع أجور ضعيفة للعاملين أو الرفع من مستوى الأسعار، ساهم ذلك أيضاً بشكل سلبي في عدم قدرة الفرد والأسرة في تلبية الحاجيات الضرورية، كما أدى غياب الاستثمار في

التعليم، الصحة والتأمين الاجتماعي إلى عدم قدرة المجتمع على مواكبة التغييرات التي تحدث، وهذا ما عجل في تفاقم وانتشار ظاهرة الفقر بشكل أكثر قوة.

ويعتقد أنصار هذا التوجه أن العوامل الهيكلية هي سبب رئيسي في الفقر حيث أنها تقلل تساوي الفرص وتعطي امتيازات لفئة على حساب أخرى دون وجه حق، لهذا وجب إعادة النظر في سياسات العامة التي توطر المجتمع من خلال تقليل من الجشع الذي يميز الرأسمالية أو الاعتمادية التي تغلب على النظام الاشتراكي، والابتعاد عن العنصرية والصراعات العرقية وإيجاد سياسات عامة تتناسب مع مختلف فئات المجتمع.

### 2.2.2. المقاربة السلوكية والثقافية:

يعتقد أنصار هذه المقاربة أن العوامل الهيكلية لديها دور مهم في ظاهرة الفقر، ولكنها ليست هي المسبب الرئيسي للفقر، وإنما السلوكيات الصادرة من الأفراد هي السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى الفقر، فالشخص الذي لا يقوم بقرارات عقلانية أو يفضل الإعانة وعدم العمل هو شخص يتمتع بثقافة تشجع على الفقر، وترى هذه المقاربة أن الفرد هو شخص حر يستطيع بقراراته أن يوجه حياته حيث ما يريد من خلال سلوكيات التي يقوم بها. (Sarlo, 2019, pp.13-14).

وبشكل عام يمكن القول أن أسباب الفقر تختلف من بلد إلى آخر، فهناك بلدان يشكل فيها الفساد وعدم المساواة وضعف السياسات الاقتصادية والاجتماعية السبب الرئيسي في الفقر، وهناك بلدان تعاني من الفقر بسبب قلة الموارد وعدم قدرة المؤسسات على إيفاء بحاجيات المواطنين، بالإضافة إلى الأسباب السلوكية والتي تتمثل في مجموعة القرارات والسلوكيات الخاطئة الصادرة من الأفراد، وتكون سببا رئيسيا في الوصول إلى الفقر.

### 3.2. تصنيفات الفقر:

يختلف عديد الباحثين والمنظمات الدولية في تصنيف مستويات وأنواع الفقر ويعود هذا الاختلاف لطبيعة مفهوم الفقر والذي يختلف من بلد إلى آخر ويمكن استعراض أبرز التصنيفات على النحو التالي:

#### 1.3.2. حسب المستوى:

ويعد من أشهر التصنيفات التي تناولت تصنيف مستويات الفقر هو التصنيف المكون من ثلاثة مستويات وهي كالتالي: (Rao, 2005, p.53).

أ. **الفقر المدقع:** وهو الفقر الشديد الذي لا يملك فيه الشخص أي شيء من أجل عيش حياة كريمة، حيث لا يملك الفرد لا مأوى ولا طعام ولا مهارات من أجل شغل وظيفة، ويعيش فيه الفرد على الإعانات وهو أشد أنواع الفقر وأخطرها على الفرد والمجتمع والدولة.

ب. **الفقر الجزئي:** هو المستوى الذي يصف الشخص الذي يملك مجموعة من القدرات والمهارات التي تمكنه من اقتحام سوق العمل، ولكنه لم ينال فرصة من أجل العمل وتلبية حاجياته بشكل مستقل، حيث يعيش على مجموعة المساعدات والإعانات العامة.

ج. **على خط الفقر:** هنا يكون الفرد أو الأسرة في وضعية متوسطة ولديها القدرة على تلبية حاجياتها المختلفة ولو بجودة قليلة، ولكنها تنتمي إلى الفئات المحرومة اجتماعيا والطبقات الدنيا من المجتمع، فتكون دائما في خطر النزول نحو طبقة الفقر.

### 2.3.2. حسب المجال:

يمكن ذكر التصنيفات التي تناولت الفقر وفقا لهذه المعايير على النحو التالي: (قورين، 2014، ص18).

أ. **الفقر الاقتصادي:** يشير إلى عدم قدرة الفرد على كسب المال، التملك، الاستهلاك وتلبية مختلف حاجياته الاقتصادية المتنوعة.

ب. **الفقر الإنساني:** هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية والتعليم، التغذية، المأوى ومختلف الحاجيات الإنسانية المتنوعة والتي تعد ضرورية من أجل البقاء والاستمرار.

ج. **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب الحقوق والكرامة المتعلقة بإثبات الذات، مثل المشاركة في النشاطات السياسية وغياب الحريات الشخصية وغياب الجوانب الثقافية والانتماء.

د. **الفقر الوقائي:** هو عدم القدرة على الوقاية من الأزمات والكوارث بمختلف أنواعها.

### 3.3.2. حسب البنك الدولي:

يصنف البنك الدولي الفقر إلى فئتين رئيسيتين وذلك على النحو التالي (الأمم المتحدة، 2017):

أ. **الفقر المدقع:** تصنف الأسرة على أنها في حالة فقر مدقع إذا كان مستوى حرمانها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى حالة حرمان ممكنة في المستوى الأول الأكثر حدة من مؤشرات الحرمان، وعندما تصنف الأسرة كأسرة فقيرة فقرا مدقعا يدرج أفرادها كافة تحت هذا التصنيف.

ب. **الفقر**: تصنف الأسرة فقيرة إذا كان مستوى حرمانها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى حرمان ممكن في المستوى الثاني الأقل حدة من مؤشرات الحرمان، وعندما تصنف الأسرة كأُسرة فقيرة يدرج أفرادها كافة تحت هذا التصنيف.

إن هذه التصنيفات وغيرها يتفق أغلبها على أن الفقر يقترن بعدم القدرة الفرد على تلبية حاجياته الضرورية سواء كانت مالية، اجتماعية أو أمنية، ويعتبر تصنيف البنك الدولي الأشهر في العالم بسبب تركيزه على عنصر الحرمان الذي يشمل مختلف الحاجيات بالإضافة لطبيعة المؤسسة ذات الانتشار العالمي.

#### 4.2. نتائج الفقر:

متلما ينظر للفقر بأنه ظاهرة متعددة الأبعاد، فإنه يتم النظر لنتائج الفقر من خلال عديد المجالات وليس على الجانب الاقتصادي فقط، وظاهر الفقر تعتبر عامل سلبي يهدد استقرار الدولة والمجتمع ويمكن توضيح أبرز نتائج ظاهرة الفقر على النحو التالي:

في تقرير نشره "Center for American Progress" عن نتائج وأثار ظاهرة الفقر التي تصيب الفرد والمجتمع على حد سواء، حيث تم توضيح في هذا التقرير أن الفقر له نتائج تؤدي إلى تراجع مستوى التعليم والصحة على مستوى العام، كما يصبح الفرد غير قادر على إشباع حاجياته الضرورية بسبب غياب الموارد، كما تؤثر ظاهرة الفقر على الجوانب الاقتصادية العامة فيترجع مستوى الناتج المحلي الخام وتتهوى معدلات النمو وترتفع تكاليف المعيشة وتطور مستويات البطالة، وهذا ما يعود بالسلب على الدولة من خلال ارتفاع مستوى الإعانات الواجب توفيرها لصالح الفقراء، كما تظهر نتائج الفقر في ارتفاع معدلات الجريمة مثل الاختطاف والسرقة، ويتضح من التقرير أن نتائج الفقر وخيمة على الجميع وأن هذه الظاهرة تؤثر على كل مكونات المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر. (Holzer & et al, 2007, pp.5-14).

وكما ينظر للفساد على أنه سبب رئيسي في الفقر، فإن الفساد بدوره يعتبر من أثار تفشي ظاهرة الفقر، حيث ينتشر الفساد بكل أنواعه داخل المجتمع على غرار انتعاش الأنشطة الممنوعة مثل تجارة المخدرات، الدعارة، السرقة وإلحاق الضرر بمقومات المجتمع الاقتصادية والأخلاقية، ويعتبر الفقر العامل الأساسي في تفتيت النسيج الاجتماعي عبر التفاوت والفجوة التي تحدث بين الطبقات، حيث كلما اتسعت الفجوة زاد حجم الحقد والحسد والشعور بالنقص من جهة والتعالي والازدراء من جهة أخرى فيحدث التباعد والتفرقة وبالتالي سهولة انهيار المجتمع وانتشار الأزمات.

## 5.2. حلول لمعالجة الفقر:

سعت الدول والمنظمات الدولية في إيجاد حلول لمعالجة الفقر بأفضل الطرق وأسرعها، وبالرغم التباين الحاصل في اعتماد آليات موحدة لتقليل من الفقر، وذلك بسبب عدم تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان إلا أنه هناك شبه إجماع حول المحاور الرئيسية، وفي تقرير أنجزه معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية حول آليات محاربة الفقر والذي حمل عنوان "مكافحة الفقر وعدم المساواة التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة" فتضمن التقرير ثلاث محاور رئيسية، كان المحور الأول مخصص لضرورة إحداث تغييرات هيكلية شاملة، حيث يحدث التغيير بما يضمن تحسن الأوضاع من خلال ارتفاع معدلات النمو التي تساعد في توليد الفرص وتقليل من عدم المساواة، أما المحور الثاني فيتعلق بضرورة مراجعة السياسات الاجتماعية المعتمدة من أجل محاربة الفقر من خلال التوجه نحو الفئات المحرومة والعمل على تقديم خدمات اجتماعية للجميع وبدون استثناءات أو عراقيل، والعمل على إعادة توزيع الثروة على أساس أكثر عدالة، أما المحور الثالث فيركز على الدور الدولة والتي يجب أن تعتمد سياسة فعالة وموحدة من أجل مكافحة الفقر، حيث يتطلب من الدولة التركيز على تخطيط للسياسات وإنشاء التحالفات والعمل على تعبئة الموارد اللازمة وتخصيصها لفائدة القطاعات الإنتاجية والقطاعات التي تساهم في تحقيق الرعاية الاجتماعية وتجسيد الأهداف التنموية. (معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية، 2010، ص 8).

إن عملية مكافحة الفقر هي عملية مشتركة بين المؤسسات العامة والخاصة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى، كما أنه من الصعب القضاء على الفقر من خلال آليات المدى القصير فقط بل يتوجب أن تكون هناك استراتيجية متكاملة تركز على المدى البعيد من خلال العمل على تجسيد التنمية بكافة أبعادها، والتنمية هي العملية التي تقوم على تلبية حاجيات السكان عبر تحقيق الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد، والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر (Mensah, 2019, p.4)، وتعمل التنمية على نهوض كافة مجالات المجتمع الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، البيئية والأمنية وغيرها، وعندما تتجح الدول في تحقيق وتجسيد التنمية ينعكس ذلك بشكل إيجابي على الفرد والمجتمع، حيث تزداد فرص الحصول على وظيفة وتحسين الراتب والاستفادة من خدمات تعليمية والصحية أفضل، وتراجع المؤشرات والمعدلات السلبية على غرار الفقر، البطالة ومعدلات الإجرام المختلفة، فالتنمية تمثل محورا استراتيجيا في محاربة الفقر، كما لا يمكن إغفال دور الدول والمؤسسات الكبرى في عملية مساعدة الدول المتعثرة والتي تعاني بشكل كبير من الفقر، حيث يقع على عاتق الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة من خلال الدعم المالي، الفني والعلمي وزيادة من مستوى البرامج المختلفة (الصحية، التعليمية، التكوينية وغيرها) الموجهة لهذه



البلدان، كم يتوجب العمل على توجيه جزء من الاستثمارات الدولية للدول التي تعاني من الفقر الشديد، هذا ما سيكون له تأثير إيجابي على الدول الفقيرة بشكل خاص والعالم بشكل عام عبر تخفيض معدلات الفقر العالمية.

### 3. التجربة الفيتنامية في التعامل مع ظاهرة الفقر:

#### 1.3. تقديم جمهورية فيتنام:

تعرف بشكل رسمي بالجمهورية الفيتنامية الاشتراكية، تقع في جنوب شرق آسيا وتصنف من دول ذات الكثافة السكانية العالية ومن خلال الجدول التالي سيتم تعريف جمهورية فيتنام على الشكل التالي:

#### الجدول رقم (1): معلومات عامة حول جمهورية فيتنام الاشتراكية

المعلومة	البيان
هانوي.	العاصمة
Tieng Viet.	اللغة
جنوب شرق آسيا/331,210 كلم <sup>2</sup> .	الموقع الجغرافي / المساحة
نظام جمهوري قائم على الحزب الواحد.	نظام الحكم
96.462 مليون نسمة (2019).	التعداد السكاني
261.92 مليار دولار / 7.01% / المركز 44 (2019).	الناتج المحلي الخام / معدل النمو / الترتيب العالمي
Vietnamese dong.	العملة
55 مليون عامل (2019).	القوى العاملة
2% (2019).	معدل البطالة
الخدمات، الصناعة، الزراعة.	أهم قطاعات الاقتصاد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات: World Bank, Populationpyramid

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن جمهورية فيتنام من الدول التي تتميز بتعدد سكاني كبير يقارب 100 مليون نسمة، حيث يندرج معظمهم وفقاً لإحصائيات البنك الدولي تحت 35 سنة، كما يتبين لنا أن فيتنام لديها معدل نمو عالي ومن بين الأكبر في العالم كما تشهد نسبة بطالة منخفضة وتعتبر من بين الأقل في العالم، ويتشكل الاقتصاد الفيتنامي من ثلاث قطاعات رئيسية وهي الزراعة، الخدمات والصناعة، حيث أصبحت مكان مهم لجذب الاستثمارات من مختلف الدول بسبب العمالة ذات تأهيل العالي والرواتب المنخفضة.

### 2.3. أسباب ظاهر الفقر في فيتنام:

إن أسباب الفقر تبقى عديدة ومتنوعة وتختلف من بلد على آخر، وفي حالة جمهورية فيتنام فإن الأسباب تتمحور في محورين أساسيين، ويتمثل المحور الأول في الحروب العديدة التي شهدتها البلاد على غرار الحرب ضد اليابان، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساهمت الحروب في تأثير على مقومات البلاد عبر تدمير البنية التحتية، المنظومة الاقتصادية، تعطيل مسار التنمية، وتهجير الملايين من الشعب الفيتنامي الذي فر لدول مجاورة على غرار الصين، أما المحور الثاني فيتعلق بالفساد الذي ضرب فيتنام بسبب غياب الشفافية في التسيير وسيطرة الحزب الشيوعي على مختلف مؤسسات الدولة، وساهم الفساد في سوء توزيع الثروة داخل المجتمع، وظهر تأثير الفساد في بناء القوانين والتشريعات التي قامت على منع دخول الاستثمارات الأجنبية، بل تجاوز الأمر إلى منع حتي الفيتناميين من امتلاك الأراضي وإنشاء المصانع، كل هذه العوامل ساهمت في الرفع من معدل الفقر وجعل فيتنام تصنف من أفقر دول في العالم خلال منتصف القرن الماضي.

### 3.3. الإصلاحات الجذرية:

كانت الأوضاع تشير إلى وجود مشاكل كبرى في فيتنام، فالقمع والديكتاتورية التي تميز نظام الحكم، والتفكك الاجتماعي والوضعية الاقتصادية الصعبة كلها مؤشرات كانت تدل على تدهور الأوضاع، لهذا كان الانطلاق في إحداث تغييرات جذرية وسريعة تهدف إلى تحسين من تلك الأوضاع في البلاد أمراً لا بد منه، ومع حلول شهر نوفمبر لسنة 1986 عقد الحزب الشيوعي الحاكم مؤتمره السنوي السادس، وأعلن من خلاله على برنامج للإصلاح أطلق عليه اسم "doi moi" والتي تعني "التجديد"، حيث شمل البرنامج وضع استراتيجية لإصلاح من مختلف المجالات على غرار المجال القانوني، العمل على زيادة الاستثمار في العنصر البشري، القيام بتغييرات في المنظومة الاقتصادية والعمل على زيادة الحريات الخاصة وتقليل من المركزية التي كانت تدار بها الدولة، فالإصلاحات شملت الجوانب السلوكية والهيكلية، (Waller & Cao, 2014, p.555).

كان الهدف الرئيسي من هذا البرنامج تغيير الصورة العامة لجمهورية فيتنام وجعلها قوة عالمية في مختلف المجالات من خلال التركيز على النهضة الاقتصادية، عبر العمل على تطوير التشريعات القانونية، قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق من سيطرة الدولة ويمكن استعراض أبرز الإصلاحات في هذا القطاع كما يلي:

### 1.3.3. التشريعات القانونية:

فهمت السلطات الفيتنامية أن بداية الإصلاح والانطلاق في بناء نهضة شاملة ينطلق أولاً عبر إصلاحات في الجوانب القانونية، حيث كانت القوانين المعتمدة سبب رئيسي في الركود والظواهر السلبية في البلاد وخاصة ظاهرة الفقر بسبب قلة الفرص، ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح أبرز التعديلات التي تم القيام بها من أجل تحسين الأوضاع التي كانت سائدة في فيتنام.

الجدول رقم (2): أبرز الإصلاحات في البنية القانونية للقطاع الأعمال

القانون	محتوى الإصلاح
قانون الملكية	كان القانون الفيتنامي يمنع الملكية الخاصة، لهذا وجب إحداث إصلاحات كبيرة، فحمل برنامج "doi moi" الحق للفيتناميين في إنشاء مؤسسات خاصة، الحق في تملك الأراضي بنسب مختلفة، قبل أن يشمل القانون السماح للأجانب الراغبين في الاستثمار في تملك داخل فيتنام.
قانون الاستثمار	سمح القانون الجديد للأجانب في الاستثمار داخل فيتنام بطريقتين الاستثمار المباشر وذلك من خلال 6 طرق: تملك الكامل للمؤسسات، الشراكة بين المحليين والأجانب، العقود التجارية، البناء والأشغال والنقل، الأعمال التطويرية، الأعمال المتعلقة بالاندماج والاستحواذ، أما الطريقة الثانية تتعلق بالاستثمار غير المباشر، حيث تم تحديد ثلاثة طرق: الاستثمار من خلال شراء الأسهم والسندات، إنشاء شركات استثمار والصناديق للتمويل، الاستثمار عن طريق إنشاء وسطاء ماليين. ونص القانون الجديد على ترك الأسواق تحدد الأسعار وأنه لن يكون هناك تمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب، كما ضمن القانون حق الأجانب في الحصول على المعلومات والقروض.
قانون التنافس	ألغى قانون تنافس الذي أعتمد في إطار الإصلاحات أي امتياز لصالح الشركات الحكومية والعامّة، وبالتالي منع إي ممارسات غير عادلة مثل إجبار الشركات أو الأفراد على تنازل عن الأسهم وفرض سعر معين أو تقديم خدمات معينة، كما تم منع الاحتكار على القطاع العام أو الخاص.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Nguyen, T. A. V. (2009). Economic law reform in Vietnam: Before and after WTO accession. CALE Discussion Paper, (1), p21-25.

ساهمت الإصلاحات الموضحة في الجدول رقم (2)، في جعل فيتنام مكان مهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعبر هذه التغييرات التي شهدتها البنية التشريعية ارتفعت الفرص الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها ستعكس بشكل إيجابي على مختلف المؤشرات الاقتصادية على غرار الناتج المحلي الخام، ارتفاع دخل الفرد، انخفاض مستويات البطالة وتقليل من مستويات الفقر.

### 2.3.3. قطاع الزراعة:

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي حظيت باهتمام كبير من أجل المساهمة في النهوض بالاقتصاد وتحسين من ظروف الحياة وتقليل من مستويات الفقر، وعبر الإصلاحات القانونية سعت فيتنام في بناء منظومة زراعية قوية، وبالرغم أن قطاع الزراعة كان يعتبر أهم قطاع في فيتنام خلال مرحلة الضعف إلا أن هذا لم يمنع من بناء استراتيجية تساعد في تطويره، حيث تبين الأرقام زيادة معدل الأراضي الصالحة للزراعة من 5.34 مليون هكتار سنة 1990 إلى 6.41 مليون هكتار سنة 2013، وارتفع معدل الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة بالري إلى 71% بعدما كانت تقدر 53%، وازداد حجم الأراضي ذات المحاصيل الدائمة من 1.04 مليون هكتار إلى 3.82 هكتار، كما زادت القيمة المضافة من الزراعة للنتائج المحلي الخام بمعدل 3.9%، وبالرغم هذه التطورات لم يعد قطاع الزراعة هو المحور الأول في الناتج المحلي الخام بل أصبح في المركز الثالث بسبب التطور الهائل في قطاع الخدمات والصناعة، كما أصبح للأسر الريفية الحق في إنشاء وحدات إنتاجية خاصة بعدما كان الأمر ممنوعا، كما تم تسهيل من أليات الحصول على الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والمساعدة في ترويج للمحاصيل الزراعية من أجل تصديرها، كما تساعد الدولة في تقديم الدعم في اقتناء المعدات والآلات اللازمة، كل هذه العوامل ساعدت جمهورية فيتنام في أن تصبح دولة مصدرة للأغذية في العالم خاصة للأرز، لحم البقر والخنزير، الفواكه، اللبن والمطاط بعدما كانت تستورد أغلب حاجياتها الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016، ص 74-76)، هذه التطورات ساهمت في التقليل من مستويات الفقر وخاصة الفقر الريفي وتخفيف أعباء الاستيراد التي كانت تشكل عبئ كبير على الدولة.

### 3.3.3. قطاع الخدمات:

كان قطاع الخدمات في فيتنام قطاع ليس له تأثير كبير في توظيف القوى العاملة أو المساهمة في الناتج المحلي الخام، ومن أجل معالجة هذا الضعف تم صياغة استراتيجية متكاملة تهدف لتحسين من مختلف المؤشرات والأنشطة المشكلة لهذا القطاع، حيث وبعد مدة زمنية من الإصلاحات والاستثمارات المحلية والأجنبية، أصبح قطاع الخدمات يمثل القطاع الأول في المنظومة الاقتصادية للبلاد بمساهمة تقارب 40% من إجمالي الناتج الوطني الخام، (Breu & et.al, 2012, pp.12-13) وللوصول إلى هذا الإنجاز قامت فيتنام بورشة كبيرة لتأهيل البلاد من خلال البنية التحتية حيث استثمرت كثيرا في بناء الطرق والمطارات بقيمة تجاوزت 7 مليار دولار (Plan, 2003)، وتحسين من مناخ الأعمال، وتشكل خدمات الفنادق، الإطعام، النقل، التأمينات والخدمات الصحية أهم محاور قطاع الخدمات، وبفضل هذا تطور تعاظمت الفرص الاقتصادية من

خلال توفير مناصب للعمل وتقليل من مستويات البطالة، حيث يستقطب قطاع الخدمات أكثر من 12 مليون عامل من إجمالي القوة العاملة، حيث ساهم ذلك بشكل مباشر في توفير فرص العمل وتقليل من معدلات الفقر.

### 4.3.3. قطاع الصناعة:

عبر إصلاحات برنامج "doi moi"، سعت فيتنام لتصبح قوة عالمية في قطاع الصناعة، ومن أجل ذلك قامت بسن مجموعة من القوانين التي تساعد في جذب الاستثمارات الدولية عبر تخفيض من حجم الضرائب وسهولة الدخول للأسواق وتأهيل البنية التحتية، كما ركزت على تأهيل العمالة حيث استثمرت كثيراً في القطاعات التعليمية والتكوينية، كما أن معدل الأجور المنخفض جعلها تتمتع بمزايا إضافية، كل هذه العوامل ساعدت فيتنام في أن تكون قطب عالمياً في الصناعة، وكانت الانطلاقة الحقيقية سنة 2008 مع حصول العملاق الكوري "Samsung" على تأشيرة الاستثمار داخل فيتنام و برأس مال يقدر بأكثر من 600 مليون دولار أمريكي، ومع بداية سنة 2012 أصبحت قيمة الاستثمارات تقدر قيمتها بأكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي، وارتفعت قيمة الاستثمارات إلى 17 مليار دولار كأهم شركة مستثمرة في فيتنام، وتوظف الشركة الكورية حوالي 160 ألف عامل وهو ما يساوي 30% من إجمالي العمالة للشركة "Samsung" حول العالم، كما تقدر قيمة الصادرات من فيتنام بحوالي 50 مليار دولار نحو أنحاء العالم (Vietnam Investment Review, 2017).

وتوجهت الشركات الأمريكية نحو الاستثمار في فيتنام على غرار "Intel" و "Microsoft"، وشهد قطاع السيارات والصناعة الملابس نهضة كبيرة في فيتنام بفضل الاستثمارات الأجنبية التي شهدتها البلاد، ففي قطاع الملابس توجهت أهم الشركات العالمية نحو فيتنام، فمثلاً قامت شركة "Nike"، بإنشاء 85 مصنع وهو ما يعادل 18% من إجمالي المصانع حول العالم للشركة الأمريكية، كما ساهمت في توظيف أكثر من 388 ألف من القوى العاملة في فيتنام، بنسبة تقدر ب 42% من العاملين لدى شركة "Nike" حول العالم. (Nike, 2019).

هذه الاستثمارات وغيرها جاءت في إطار استراتيجية متكاملة لنهوض وتطوير من حياة المواطنين في فيتنام، كما شهد قطاع الصناعة مساهمة كبيرة من قبل الشركات المتوسطة والصغيرة المحلية والتي استفادت من الاستثمارات الأجنبية، كما ساهم قطاع الصناعة شأنه شأن قطاع الخدمات في خفض من معدلات الفقر داخل فيتنام من خلال إنشاء فرص العمل، تقليل من البطالة، زيادة من حجم الرواتب، وتحسين من حجم

النتائج المحلي الخام، حيث كان قطاع الصناعة يعتبر قطاع ذات تأثير معدوم في الحياة الاقتصادية، هذا تغيير كبير جاء بفضل الإصلاحات التي تم اعتمادها ضمن برنامج "doi moi".

### 4.3. تطور المؤشرات الاقتصادية وعلاقتها بمستوى الفقر في فيتنام:

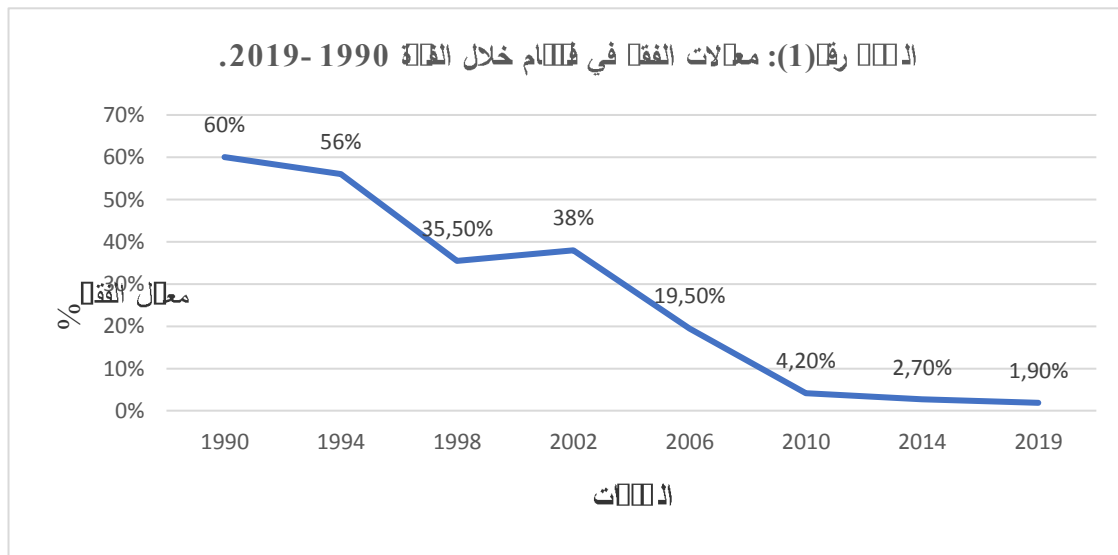
#### 1.4.3. معدلات الفقر في فيتنام:

سيتم الاعتماد على أرقام البنك الدولي في وصف معدلات الفقر لفيتنام، وذلك من خلال الاعتماد على خط الفقر الدولي والذي يحدده البنك الدولي بـ 1.90 دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم الواحد وفقاً لتعديل القوة الشرائية، ويعتبر مؤشر البنك الدولي ذات مصداقية عالية، حيث يقوم على مؤشرات التنمية، الإحصائيات الخاص بالأسرة والمؤشرات الاقتصادية العامة، والجدول الموالي يوضح معدلات الفقر في فيتنام خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990 إلى غاية 2019.

#### الجدول رقم (3): معدلات الفقر في فيتنام خلال الفترة 1990-2019.

السنة	1990	1994	1998	2002	2006	2010	2014	2019
معدل الفقر (%)	60%	56%	35,50%	38%	19,50%	4,20%	2,70%	1,90%

المصدر: بيانات البنك الدولي متوفرة على الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.VN>



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3) وبرنامج Excel2019.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) انخفاض معدلات الفقر بشكل مستمر وذلك بعد البدء في برنامج "doi moi"، حيث استطاعت فيتنام أن تحقق أرقاً قياسية عالمية في محاربة الفقر، ففي سنة 1990 كانت نسبة الفقر المدقع تقدر بحوالي 60%، وقبلها وبالتحديد مع بداية الثمانينات قدرت النسبة بحوالي 70% وفقاً للأرقام البنك الدولي، أرقام الفقر تهاوت بشكل كبير في العقود الأخيرة فبعد مرور 10

سنوات تقريبا من سنة 1990 نجحت فيتنام في تخفيض الفقر إلى أقل من 35%، غير أن الفترة التي ساهمت في جعل معدلات الفقر تتخفف بشكل كبيرة كانت مع حلول القرن الواحد والعشرين، حيث تدفقت الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات وخاصة في قطاع الخدمات والصناعة مما ساعد في توفير عديد الفرص الاقتصادية للشعب الفيتنامي، ومع حلول سنة 2010 قدر البنك الدولي معدل الفقر بأقل من 5%، وفي نهاية سنة 2019 تراجع معدل الفقر إلى أقل من 2%، هذا ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي تصف التجربة الفيتنامية بالمعجزة التي يجب الاقتداء بها، ويبقى التحدي مواصلة القضاء على الفقر ومساعدة الفئات التي نجحت في تخطي مرحلة الفقر في تقدم نحو المنطقة الأمانة ودخول في منطقة الدخل المتوسط المتقدم وفقا لتصنيفات البنك الدولي.

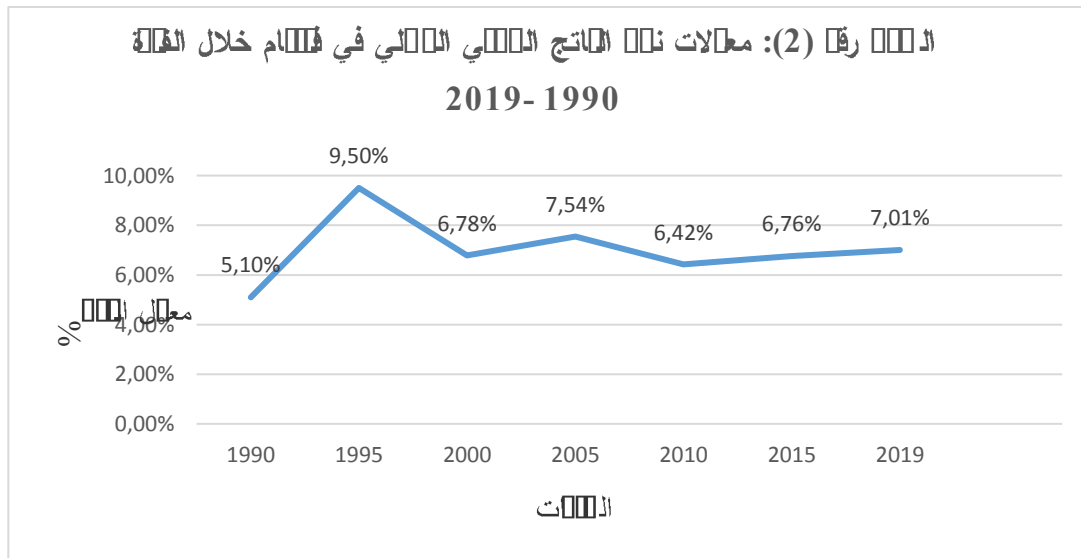
### 2.4.3. معدل النمو الناتج المحلي الخام

يبين الجدول الموالي معدلات النمو التي شهدتها فيتنام خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019.

الجدول رقم (4): نمو الناتج المحلي الخام في فيتنام للفترة الممتدة بين 1990-2019.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
معدل النمو السنوي (%)	5.10	9.54	6.78	7.54	6.42	6.76	7.01

المصدر: بيانات البنك الدولي متوفر عبر الرابط التالي: <https://data.worldbank.org/indicator/locations=VN>



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4) وبرنامج Excel2019..

من خلال الجدول رقم (4) والشكل (2) نلاحظ قدرة فيتنام في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، حيث ساعد هذا في جعلها تستمر في إنشاء الفرص المتعلقة بالتوظيف، كما تعتبر معدلات النمو المحققة من بين الأعلى في العالم وأعلى من متوسط النمو العالمي الذي يتراوح بين 2% إلى 4% خلال نفس الفترة الممتدة

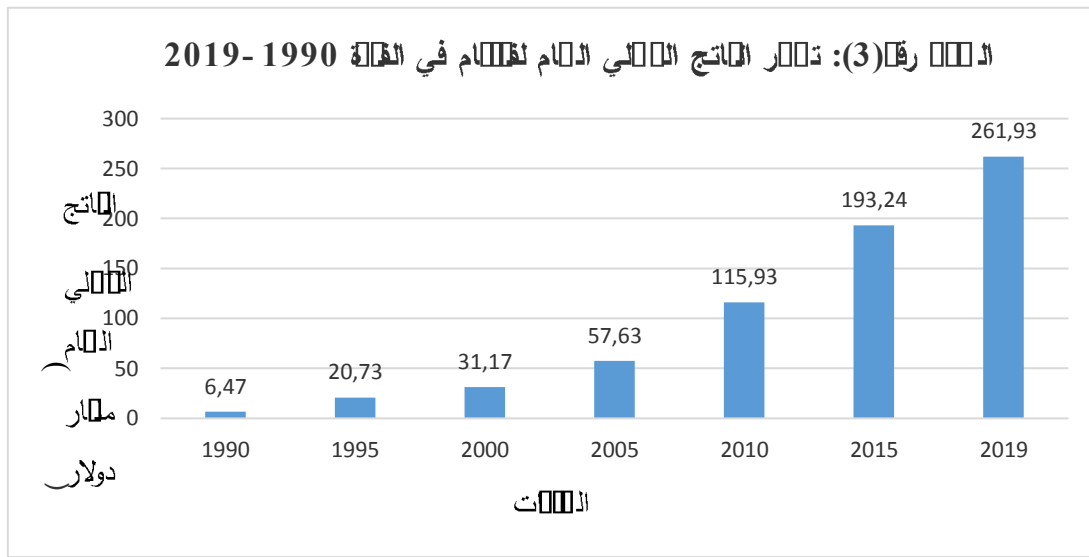
من سنة 1990 إلى غاية نهاية سنة 2019 وفقاً لأرقام البنك الدولي، وتعتبر سنة 1995 هي السنة التي شهدت أعلى معدل لنمو في الاقتصاد الفيتنامي بمعدل تجاوز سنة 9%، ويبين معدل النمو النجاح السريع الذي جاءت به الإستراتيجية التي اعتمدها الدولة في سبيل تحقيق التطور والقضاء على الظواهر السلبية وخاصة الفقر.

### 3.4.3. تطور قيمة الناتج المحلي الخام:

شهد الناتج المحلي الخام في فيتنام تطوراً كبيراً بعد اعتماد الإصلاحات التي تم إقرارها في برنامج "doi moi"، والجدول الموالي يوضح كيف تطور الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990-2019. الجدول رقم (5): تطور الناتج المحلي الخام في جمهورية فيتنام للفترة الممتدة بين 1990-2019.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
ناتج المحلي الخام (بمليار دولار)	6.47	20.73	31.17	57.63	115.93	193.24	261.93

المصدر: بيانات البنك الدولي متوفر عبر الرابط التالي: <https://data.worldbank.org/country/VN>



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3) وبرنامج Excel 2019.

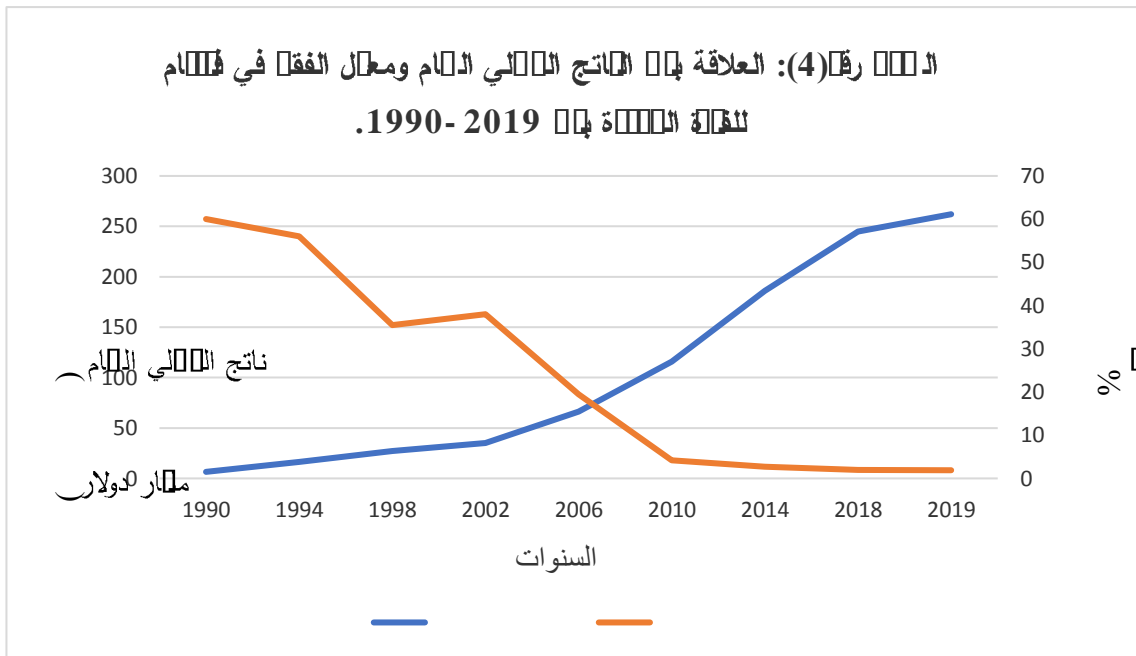
من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) يتضح لنا الصعود الهائل في أرقام الناتج المحلي الخام، حيث كان الناتج المحلي في فيتنام يقدر بـ 6.47 مليار دولار أمريكي وهو ما جعل فيتنام من أفقر البلدان في العالم وأكثرها تخلفاً، ومع حلول سنة 1995 تجاوز الناتج المحلي الخام 20 مليار دولار حيث تضاعف بأكثر من ثلاثة مرات مقارنة بسنة 1990، حيث بدأت الإصلاحات المعتمدة تقدم في النتائج المرجوة، واستمرت النهضة الفيتنامية على مرور السنوات لاحقة حيث كانت سنة 2009 أول سنة يتجاوز فيها الناتج المحلي الخام 100 مليار دولار، ومع نهاية سنة 2019 تجاوز الناتج المحلي الخام لجمهورية فيتنام ربع



ترليون دولار، ويبين مؤشر الناتج المحلي الخام نجاح السياسات التي اعتمدها فيتنام في سبيل تحقيق الازدهار الاقتصادي وتوفير حياة اجتماعية متطورة للشعب الفيتنامي.

### 4.4.3. العلاقة بين تطور الاقتصادي والفقر:

راهننت فيتنام في القضاء على الفقر على عديد المحاور والمجالات، على غرار الاستقرار السياسي والأمني وتجنب الدخول في حروب، توفير مزيد من الحريات الفردية والجماعية، زيادة الاستثمار في التعليم والتكوين، غير أن المحور الرئيسي كان يتعلق بالجوانب الاقتصادية، وأن النهضة الاقتصادية هي المدخل الرئيسي للقضاء على الفقر، ونلاحظ من الشكل رقم(4) العلاقة بين نمو الناتج المحلي الخام وانخفاض معدلات الفقر.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)، رقم (5) وبرنامج Excel2019.

ويوضح لنا الشكل رقم (4) تأثير تطور ونمو الناتج الوطني الخام على مستويات الفقر داخل جمهورية فيتنام، فعندما كان ناتج المحلي الخام في سنة 1990 يقدر بحوالي 6.42 مليار دولار لعدد سكان يتجاوز 60 مليون نسمة، كانت الوضعية كارثية فبلغ معدل الفقر 60%، وكانت فيتنام تصنف من أفقر الدول العالمية، ومع إنطلاق مسيرة التنمية والتطوير التي اعتمدها الدولة الفيتنامية أصبحت الوضعية الاقتصادية تتحسن بشكل مستمر، وهذا ما انعكس على مؤشرات الفقر التي أصبحت تتخفّف بشكل مستمر وذلك بإستمرار ارتفاع الناتج المحلي الخام، والذي بدوره استفاد من مجموعة الاستثمارات الكبيرة التي شهدتها البلاد، فيتضح لنا أنه كلما ارتفع نمو الناتج المحلي الخام كلما إنخفض معدل الفقر.

ومن بين ما ساعد فيتنام في تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الخام وتقليل من مستويات الفقر، هو النهوض بقطاعات كانت تساهم بمساهمة هامشية في الناتج المحلي الخام، ومثلما تم توضيح سابقاً أصبح لقطاع الخدمات والصناعة دوراً مهماً في التركيبة الاقتصادية وإستقطاب العمالة، بعدما كان قطاع الزراعة هو المسيطر والمساهم الأول في الناتج المحلي الخام.

كان للتأثير النهضة الاقتصادية دوراً كبيراً في نجاح التجربة الفيتنامية في محاربة الفقر من خلال تحسين من جودة الحياة وزيادة توفير الفرص والرفع من مستوى الدخل الفردي.

#### 4. الخاتمة

إن محاربة الفقر في جمهورية فيتنام تندرج ضمن إستراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل البعد الاجتماعي، الثقافي، القانوني، التعليمي، وخاصة الاقتصادي، وهذا ما جعل النموذج الفيتنامي يحقق نجاحاً باهراً، ومن خلال هذه الدراسة تم تركيز على الجوانب الاقتصادية كألية فعالة في تقليل من مستويات الفقر عبر تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات والعمل على توفير فرص عديدة ومتنوعة للأفراد، كما يتبين من النموذج الفيتنامي أن عملية محاربة الفقر هي عملية إستراتيجية تكون على المستوى البعيد من خلال إيجاد حلول جذرية وفعالة تساهم في تطوير وتحسين من جودة حياة الأفراد.

#### 1.4. نتائج الدراسة:

- الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ومن أهم التحديات التي تواجه البشرية بسبب نتائجها الوخيمة على تماسك المجتمعات؛
- الفقر هو نتيجة للمجموعة من السلوكيات والقرارات الخاطئة من الفرد، ولعدم المساواة وخلل المنظومة والهيكل المسيرة للمجتمعات؛
- كانت فيتنام تصنف من أفقر الدول في العالم بنسبة تقارب 60% مع بداية التسعينات؛
- يعتبر برنامج "doi moi" الإصلاحي مدخلاً لبناء نهضة شاملة في فيتنام، حيث تم إعتماد البرنامج مع نهاية سنة 1986؛
- اصلاح البنية القانونية والتشريعية، كان منطلق بناء نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة؛
- تطور قطاع الخدمات والصناعة، بفضل القوانين الجديدة والاستثمارات الأجنبية جعل من الاقتصاد الفيتنامي يحقق طفرة كبيرة وقدرة على نمو بشكل سريع؛

- نجاح فيتنام في تحقيق الثبات والاستمرارية في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي وتقليل من مستويات الفقر بعد الشروع في الإصلاحات؛
- ساهم الاستقرار الأمني والسياسي في تقليل من مستويات الفقر، بعدما كانت الحروب من المسببات الرئيسية للفقر داخل جمهورية فيتنام؛
- تقليل من مستويات الفقر جاء في إطار إستراتيجية متكاملة تهدف لتحسين مختلف جوانب الحياة داخل جمهورية فيتنام.

## 2.4. الاقتراحات:

- تعتبر التجربة الفيتنامية من أنجح التجارب على المستوى الدولي في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل من مستويات الفقر، بشهادة عديدة الهيئات والمنظمات على غرار منظمة التعاون الاقتصادي، البنك الدولي والأمم المتحدة، لهذا يجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر الاستفادة من هذه التجربة والشروع في بناء إصلاحات جذرية تساهم في محاربة ظاهرة الفقر؛
- يجب على فيتنام الحفاظ على ضرورة استمرار تحقيق النمو والتفوق الاقتصادي، خاصة في ظل النمو الديمغرافي الكبير الذي يميز البلاد، ويتم ذلك من خلال ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية؛
- زيادة الاهتمام بالحقوق الفردية المتنوعة من أجل ضمان تحقيق الإبداع والابتكار، حيث تعتبر فيتنام مثالا سيئاً في هذا الجانب، خاصة مع سيطرة مفهوم الحزب الواحد على نظام الحكم.

## 5. قائمة المراجع

### 1.5. المراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة. (2017). *التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد*. الأمم المتحدة. لبنان.
- حاج قويدر قورين. (2014). *ظاهرة الفقر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم*. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 6(2)، 16-25.
- معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية. (2010). *مكافحة الفقر وعدم المساواة التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة*. معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية. سويسرا.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2016). *حالة الغابات في العالم: الغابات والزراعة، استخدام الأراضي، التحديات والفرص*. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. إيطاليا.

### 2.5. المراجع باللغة الاجنبية

- Breu, M., Dobbs, R., Remes, J., Skilling, D., & Kim, J. (2012). *Sustaining Vietnam's growth: The productivity challenge*. McKinsey & company. USA.
- Carey, O. (1993). *Poverty: The Facts*. Bath Press. England
- Holzer, H., & et al. (2007). *The Economic Costs of Poverty*, Center for American Progress. USA.
- Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, History, Principles, Pillars, And Implications For Human Action: Literature review. *Cogent Social Sciences*, 5(1), 1-21.
- MTV. The Louis Berger Group, Inc. (2003) *Road Network Improvement Project*. Ministry of Transportation Vietnam Road Administration Project Management Unit 18.
- Nguyen, T. A. V. (2009). Economic law reform in Vietnam: Before and after WTO accession. CALE Discussion Paper, (1), 1-28.
- Nike. (2019, 08 28). *Nike Manufacturing Map*. Retrieved from Nike.com: <http://manufacturingmap.nikeinc.com>
- Rao, V. M. (2005). *poverty Reduction in an Elite-driven Democracy: The Case of India*. Daanish Books Delhi. India.
- Sarlo, C. (2019). *The Causes of Poverty*. Fraser Institute. Canada
- United Nations 2006 *Poverty in focus: What is poverty? concepts and measures* International Poverty Centre. Brazil
- Victor, G. (n.d.). *Wealth, Poverty and Starvation: A World Perspective*. Hemel Hempstead: Wheatsheaf. England
- Vietnam Investment Review. (2017, 12 21). *Samsung: a journey of initiative and innovation*. Retrieved from www.vir.com: <https://www.vir.com.vn/samsung-a-journey-of-initiative-and-innovation-54925.html>
- Waller, S., & Cao, L. (2014). Law Reform in Vietnam: THE Uneven Legacy of DOI MOI. *International Law and Politics*, 29(555), 555-576
- World Bank Institute (2005) *Poverty Manual*. World Bank. USA
- World Bank, (2019). <https://data.worldbank.org/country/VN>